# التضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية

## 1. الإطار

خلال اجتماعه المنعقد بباريس في شهر فيفري 2007، خلص فريق خبراء الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ في تقريره إلى أنه لم يعد هناك مجال للتشكيك في ارتفاع حرارة النظام المناخي الذي اعتاده الإنسان وهو ما تؤيده علامات التغير المناخي بكوكبنا من خلال الملاحظات المتعلقة بارتفاع معدلات الحرارة العالمية للهواء والمحيطات وبالذوبان العام للثلوج والجليد وارتفاع متوسط مستوى البحر على صعيد كوكبنا.

كما أبرز تقرير الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ أنه من المرجح جدا أن تزيد حدة ووتيرة الظواهر المناخية القصوى على غرار الجفاف وموجات الحرارة المرتفعة والأمطار الغزيرة خلال العشريات المقبلة وذلك مقارنة بما تمت ملاحظته خلال القرن العشرين وبداية هذا القرن.

وخلصت عديد الدراسات التي تم إعدادها على المستوى الدولي والإقليمي والوطني إلى مدى هشاشة بلدان القارة الإفريقية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط أمام التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية.

وفي افريقيا تميزت سنة 2005 بشروع بلدان القارة في إعادة هيكلة مؤسساتية وسياسية واجتماعية من أجل بلوغ ازدهار اجتماعي واقتصادي وإحراز تقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية. غير أن عددا من الدراسات التي تم القيام بها خلال 2006، بينت أن نصف سكان إفريقيا يعيشون في فقر مدقع وأن القارة تضم ثلاثة أرباع البلدان الأكثر فقرا في العالم.

وقد تكون للتغيرات المناخية تداعيات هامة على التنمية وموارد الرزق بمجموع البلدان الإفريقية التي تفتقر لإمكانيات مواجهة هذه الظاهرة والتأقلم مع انعكاساتها المحتملة.

أما في ما يتعلق ببلدان البحر الأبيض المتوسط، فإن دراسات حديثة بينت أن مياه البحر قد شهدت ارتفاعا في متوسط درجة حرارتها ناهز الدرجة خلال العشرية الفارطة. وبدأت انعكاسات هذا الارتفاع الحراري تظهر من خلال تفاقم الإنجراف البحري وتقلص مهم للثروة البيولوجية بعديد المواقع بمنطقة المتوسط.

وفي هذا الإطار، فقد مكّنت ندوة باريس الدولية حول التغيرات المناخية المنعقدة في فيفري 2007 من توسيع التشاور لإبراز انعكاسات تغير المناخ على التنمية بعديد المناطق بالعالم. وكانت الندوة مناسبة للمتدخلين الدوليين في مجالي البيئة والتنمية المستديمة لتأكيد التزامهم بالعمل على حماية وتنمية الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين بيئة سليمة وتنمية مستديمة.

كما أن تأثيرات التغيرات المناخية التي تمت ملاحظتها على الموارد المائية تعوق بصورة خطيرة ظروف عيش سكان المناطق القاحلة. وينتج عن ذلك في أغلب الأحيان تراجع للمردودية الفلاحية وتدهور للجودة الصحية للمياه بما يزيد في تفاقم مشاكل تأمين الغذاء ويضر بشكل ملموس بصحة العديد من السكان. وتقدر منظمة الأمم المتحدة عدد السكان الذين يعانون من مجاعة كبرى بـ75 مليون نسمة، وخاصة بالقارة الإفريقية.

ومن الواضح أن التغيرات المناخية، يمكن أن تمثل تحديا كبيرا للبلدان الإفريقية وعائقا هاما لجهودها الرامية إلى بلوغ أهداف الألفية ومقاومة الفقر.

وخلال قمة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم المنعقدة بألمانيا في شهر جوان 2007، وضعت هذه البلدان أهدافا تتعلق بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى حدود النصف قبل سنة 2050 بما يمكن من تثبيت انبعاث هذه الغازات والحد من الانعكاسات السلبية لتغير المناخ. ولبلوغ هذه الأهداف، فإن هذه البلدان ستعتمد على آليات المرونة المحدثة في إطار بروتوكول كيوتو.

وفي هذا المجال، فإن المجموعة الدولية مطالبة أكثر فأكثر بإعطاء التضامن الدولي بعدا عمليا خاصة عبر تنفيذ إجراءات وآليات كفيلة بمجابهة التغيرات المناخية وإنجاز برامج للتأقلم مع هذه الظاهرة وتمويل برنامج التنمية المستديمة بما يمكن من الاقتراب من أهداف مشروع الألفية للأمم المتحدة (2005) وقرارات قمة الثمانية المنعقدة باسكوتلندا خلال سنة 2005.

وقد أكدت البلدان الإفريقية في عديد اللقاءات على مستوى القارة الإفريقية (اجتماعات قمة الاتحاد الإفريقي ومجموعة دول الساحل والصحراء) انشغالها إزاء ظواهر التغيرات المناخية والتزامها بمساندة الجهود الدولية لمواجهتها والتأقلم معها.

## 2. مبررات عقد ندوة تونس

مساهمة في الإجابة على هذه التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الموضوعة الآن ضمن أولويات جدول أعمال الاجتماعات الدولية الكبرى وبهدف المساهمة في المجهود الدولي للتحسيس برهانات تغير المناخ، تعتزم تونس احتضان ندوة دولية حول تأثيرات التغيرات المناخية وتحديد استراتيجية للتأقلم على مستوى القارة الإفريقية ومنطقة المتوسط. وستتوج الندوة التي ستحضرها شخصيات مرموقة وخبراء بارزون بإصدار **إعلان تونس من أجل تضامن دولي لحماية إفريقيا ومنطقة المتوسط من التأثيرات السلبية للتغير المناخي**. وسيتم اقتراح مخطط عمل واضح لتنفيذ مشاريع تأقلم ذات أولوية لفائدة الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني.

وسيتم عرض إعلان تونس ومخطط العمل خلال ندوة الأطراف في الاتفاقية حول التغيرات المناخية الذي ستنعقد ببالي خلال شهر ديسمبر 2007.

كما سيمكن ذلك من تدارك تأخر البلدان الإفريقية وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على المستوى الدولي في مجال التغيرات المناخية.

ذلك أنّه رغم الاهتمام المتزايد الذي تستأثر به التغيرات المناخية على الصعيد العالمي، فإن التحرك الدولي لفائدة الدول النامية يبقى إلى حد الآن غير كاف ودون مستوى التحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ. هذا بالإضافة إلى أن آليات التمويل والصناديق المتوقع إحداثها في إطار الاتفاقيات الدولية لدعم برامج التأقلم ومواجهة التغيرات المناخية لم تدخل بعد حيز التنفيذ ومن المحتمل أن تشهد تأخيرا كبيرا قبل استغلالها الفعلي.

وتحظى ندوة تونس، الذي ستوضع تحت سامي إشراف **سيادة رئيس الجمهورية، زين العابدين بن علي**، بدعم العديد من الدول، على غرار مملكة هولاندا وعديد المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، على غرار المنتدى العالمي للتنمية المستديمة ومرصد الصحراء والساحل والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الفني وخطة عمل المتوسط ومنظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالات مختصة أخرى) وعديد التجمعات الإقليمية بالقارة الإفريقية.

وتأتي مبادرة تونس لتنظيم هذه الندوة استكمالا لعديد المبادرات التي قامت بها في مجال التشاور وتبادل المعلومات والخبرات، ومنها بالخصوص:

- الندوة الوزارية حول التنمية المستديمة في البحر الأبيض المتوسط سنة 1994 والتي توجت باعتماد "الأجندا 21 للمتوسط".
- الندوة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية سنة 2001 تمهيدا للقمة العالمية حول التنمية المستديمة "ريو زائد 10" المنعقدة في نفس السنة بجوهانسبورغ.
- الندوة الدولية حول "السياحة والتغيرات المناخية" سنة 2003 والتي توجت باعتماد "إعلان جربة" حول هذا الموضوع.
- الندوة العلمية الدولية حول "مستقبل الأراضي القاحلة" في جوان 2006 في إطار الاحتفال بالسنة العالمية لمقاومة التصحر التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة.

## 3. أهداف ندوة تونس

- تشخيص استراتيجيات للتأقلم ومجابهة التغيرات المناخية بإفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.
- إدماج "عنصر الضغط النفساني" الجديد المتصل بالانعكاسات المحتملة للتغيرات المناخية ضمن استراتيجيات التنمية المستديمة للبلدان النامية الإفريقية وبحوض المتوسط.
- تفعيل عمل وتعبئة دوليين لفائدة البلدان النامية في افريقيا ومنطقة المتوسط من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها التغيرات المناخية.
- توطيد التعاون بين الدول الإفريقية وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بشأن المسائل المتعلقة بالتغيرات المناخية.
- الشروع في خطة عمل مشتركة بين بلدان إفريقيا ومنطقة المتوسط لتعزيز قدراتها في مجال التفاوض والدفاع عن مصالحها المشتركة والاستغلال الأفضل للإمكانيات التي تتيحها آليات التمويل المقرر إحداثها في إطار الاتفاقية حول التغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو، خصوصا منها صندوق التأقلم وآلية التنمية النظيفة.
- المساهمة في تحسيس أصحاب القرار وسكان البلدان الإفريقية ومنطقة المتوسط بالانعكاسات المحتملة للتغيرات المناخية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة وبضرورة القيام بعمل ناجع من أجل تنفيذ استراتيجيات تأقلم ومجابهة على الأمدين المتوسط والبعيد.

## 4. أهم النتائج المتوقعة من الندوة

- إعلان تونس حول استراتيجيات التأقلم بإفريقيا ومنطقة المتوسط مع التغيرات المناخية وتعبئة تضامن دولي من أجل المساعدة على وضع هذه الاستراتيجيات حيز التنفيذ.
- مخطط عمل واضح يهدف لوضع مشاريع تأقلم ذات أولوية لفائدة الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني مع إدماج مقاربة النوعية.
- مجموعة دولية وأصحاب قرار بإفريقيا ومنطقة المتوسط واعون ومقتنعون بضرورة التحرك العاجل إستعدادا لمجابهة الانعكاسات المحتملة للتغيرات المناخية.
- الإدراج الفعلي للتغيرات المناخية ضمن استراتيجيات التنمية المستديمة للبلدان المعنية بإفريقيا ومنطقة المتوسط.

## 5. المسائل التنظيمية للندوة

ستلتئم ندوة تونس على مدى ثلاثة أيام ابتداء من يوم 18 ولغاية يوم 20 نوفمبر 2007.

وسيخصص اليوم الاول (18 نوفمبر2007) للجلسة الافتتاحية للندوة وللمداخلات التقديمية. وسيتبع هذه الجلسة إقامة مأدبة عشاء تكريما للشخصيات المدعوة.

خلال اليوم الثاني (19 نوفمبر 2007) سيتم عقد جلسة عامة حول محور "التغيرات المناخية: التحديات أمام التنمية المستديمة والحدّ من الفقر".

وخلال نفس اليوم ستنتظم عديد ورشات العمل الموازية حول جملة من المواضيع الهامة التي تتعلق سواء بتأقلم الفلاحة والموارد المائية و المنظومات البيئية مع التغيرات المناخية أو بدور الطاقة والطاقات المتجددة في استراتيجيات التأقلم مع التغيرات المناخية أو بديمومة المؤسسات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، أو بالأمن الغذائي. وسيتم إفراد المسائل المتعلقة بالتمويل باهتمام خاص.

وسيتم عرض نتائج هذه الجلسات خلال اجتماع رفيع المستوى سينعقد انطلاقا من الحصة المسائية ليوم 19 نوفمبر 2007.

وخلال اليوم الأخير (20 نوفمبر 2007) سيتم عقد ثلاث جلسات موازية (ورشات عمل) حول إدراج التأقلم مع التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات التنمية المستديمة، ووسائل تمويل التأقلم وأدوار الأطراف المتدخلة من أجل رفع تحديات التأقلم.

وسيتم عرض أبرز نتائج هذه الجلسات خلال جلسة بعد الظهر ليوم 20 نوفمبر 2007 واستغلالها في صياغة استراتيجيات التأقلم لإفريقيا ومنطقة المتوسط وكذلك إعلان تونس حول التضامن الدولي من أجل حماية إفريقيا ومنطقة المتوسط من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية.

وسيكون من المفيد عرض نتائج هذه الندوة خلال التظاهرات الدولية المقبلة ولا سيما ندوة الأطراف في الاتفاقية حول التغيرات المناخية التي ستلتئم بمدينة بالي (ديسمبر 2007).

# خطة عمل تونس للتكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة في إفريقيا والمنطقة المتوسطية، وذلك في سياق التضامن الدولي

## تمهيد

لقد تم إعداد خطة العمل هذه لتُعرض على الندوة الدولية حول" التضامن الدولي من أجل وضع إستراتجية بشأن التغيُّرات المُناخيّة في إفريقيا والمنطقة المتوسطية" (تونس، 18 - 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007 ).

وتُعدُّ خطة العمل هذه نتاجا للرغبة في تعزيز التضامن الدولي من أجل تمكين دول المنطقة من التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة. وهذا هوالسبب من وراء تركيزها علي القضايا ذات الأولوية والتي يمكن تناولها من خلال التضامن والتعاون الدوليين. بعد أن تتم مراجعة خطة العمل هذه واعتمادها من قبل ندوة تونس، سيتم عرضها على مؤتمر أطراف الاتفاقية الأممية للتغيُّرات المُناخيّة (cop-13) الذي سينعقد في بالي- أندونيسيا خلال شهر ديسمبر 2007.

## مقدمة

1. يُعتبر التضامن بين الدول أحد المبادئ التي تنُصُّ عليها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيُّرات المُناخيّة (UNFCCC) والمتعلقة بقدرة الدول النامية علي التكيُّف مع آثار التغيُّرات المُناخيّة. ولذا، فإن الفصل 4.4 من هذه الاتفاقية ينُصُّ بوضوح على أن" الأطراف من الدول المصنعة والأطراف المتقدمة الأخرى المذكورة في الملحق رقم2 ستقوم بمساعدة الأطراف من الدول النامية، وخصوصا تلك المتعرضة للأخطار الناجمة عن التغيُّرات المُناخيّة، على تغطية تكاليف التكيُّف مع تلك الآثار".
2. تُعدُّ إفريقيا أحدى مناطق العالم الأكثر عرضة لأثار التغيُّرات المُناخيّة، ومما زاد من سوء استضعافها هي الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها معظم السكان في إفريقيا والمنطقة المتوسطية. وتبقي دول الحوض الجنوبي للمتوسط مستضعفة أيضا، وكما هوالحال فالدول الإفريقية، لن تستطيع مجابهة أخطار التغيُّرات المُناخيّة ولا التكيُّف معها إلا إذا تلقّت مساعدات فنية ومالية.
3. وكجزء من خطة العمل هذه، يعرف التكيُّف على أنه جملة الخُطوات التي يتم اتخاذها وجملة التغيُّرات التي يتم إدخالها في أنظمة الحكم بهدف مجابهة التغيُّرات المُناخيّة التي أصبحت واضحة للعيان وتلك المحتمل حدوثها في المستقبل.
4. لقد خضع التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة منذ بضع سنوات إلي تحليل مكثّف، وخصوصا في سياق الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيُّرات المُناخيّة وبمساعدة الأمانة العامة بفرق خُبراءها.

وقد وضعت بعض الدول الإفريقية خططها الوطنية في التكيُّف، وهي تهدف عادة إلى التخفيف من

الانعكاسات الخطيرة للتغيُّرات المُناخيّة وإلي الاستعداد لمجابهة الآثار الحتمية لهذه التغيُّرات.
كما تهدف خطط أخرى إلي اغتنام الفرص التي توفرها التغيُّرات المُناخيّة.

## 1 - أهداف خطة العمل:

5. إن أهم هدف لهذه الخطة هو مساعدة الدول الإفريقية والمتوسطية على اتخاذ الخطوات المناسبة للتكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة في إطار التضامن الدولي.
6. لا تُعوّض هذه الخطة بأي حال من الأحوال البرامج الوطنية في التكيُّف التي تم وضعها وتنفيذها على الصعيد الوطني، أوتلك البرامج التي أعدّتها المنظمات الدولية ذات الصلة، بل على العكس من ذلك تهدف إلى مساعدة خطط العمل هذه وتُوفر لها أفضل فرص النجاح، من خلال التركيز على المسائل ذات الأولوية بشأن التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة والتي يمكن حلُّها من خلال التضامن الدولي والتنسيق والتبادل والمساعدة المشتركة بين الدول.
7. تم تصميم هذه الخطة لتأخذ بعين الاعتبار كل من الأولويات التي تم اختيارها ضمن سياق الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة والحلول المقترحة للتكيُّف من ناحية، والسمات الخاصة للمنطقتين الإفريقية والمتوسطية والتي تشمل الدول الأقل تطورا من ناحية أخرى. إنها تستهدف الأوجه ذات الأولوية في مساعدة الدول الإفريقية والمتوسطية، من خلال جملة من الإجراءات، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## 2 - إجراءات مقترحة:

### 1.2 المساعدة على وضع خطط التكيُّف الوطنية وتنفيذها

8. نظرا لأن العديد من الدول الأقل نموا لا تملك القُدرات لتحديد أشد حاجياتها إلحاحا بشأن التكيُّف مع الآثار الحادة للتغيُّرات المُناخيّة، اعتمد المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيُّرات المُناخيّة (cop7) بعض الإرشادات بشأن إعداد خطط وطنية للتكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة (قرار رقم 28/ cp.7) وتُحدد الخطط الوطنية هذه الحاجات العاجلة والأشد إلحاحا.
9. وضعت العديد من الدول الإفريقية خططها الوطنية للتكيُّف مع التغيرات المناخية بدعم من صندوق البيئة العالمية GEF, خصوصا وأنه من الأهمية بمكان مواصلة الجهود حتى تتمكن جميع الدول من صياغة خططها الوطنية مع التأكد من أن عملية وضع هذه الخطط تتفق مع الإرشادات المذكورة آنفا، ولتحقق هذا الهدف لابد من تأمين الوسائل المالية والبشرية اللازمة.
10. إن عملية وضع الخطط الوطنية هي مجال يمكن للتضامن الدولي أن يضطلع بدور مهم فيه، بفضل المساعدات التقنية وتبادل التجارب خصوصا.

11. لا تُعتبر الخطط الوطنية هدفا في حد ذاتها. ولن تأتي بأكلها إلا إذا تبعتها إجراءات تمكن من تحديد الحاجيات التي ينبغي تلبيتها. وبالتالي، كان لزاما على الدول الإفريقية والمتوسطية أن تُطوّر مشاريع تعاون متعددة أو ثنائية الأطراف وأن تعمل على تمويلها لضمان تنفيذ سريع للإجراءات التي تنصُّ عليها هذه الخطط.

### 2.2 : دمج عمليات التكيف مع التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات التنمية وخططها:

لابد من اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة من اجل تسهيل دمج عمليات التكيف مع التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات التنمية وخططها:

12. على الصعيدين المحلي والوطني، هناك حاجة إلى تطوير معارف المجموعات الأكثر استضعافا، وتعزيز نشر نماذج التكيف مع المناخ وأنظمة الإنذار المبكر في صفوف العامة من السكان، ودمج مسائل التغيرات المناخية ضمن شبكات اجتماعية من شأنها أن تراعي القيم الاجتماعية والثقافية وتعمل على تدعيم التعاون بين السلطات الوطنية من أجل تعميم أفضل الممارسات والتكنولوجيا النظيفة والدروس المستخلصة من برامج ومشاريع التكيف الوطنية.

13. أما على الصعيد الإقليمي، فلابد من القيام بجرد لكل السياسات والمؤسسات ذات الصلة بالتغيرات المناخية من أجل تحديد المسائل التي تتجاوز حدود الدول والاقتصاديات الكبيرة للموارد الطبيعية والإدارة الطاقية.

14. على الصعيد الدولي، توجد حاجة إلى إدراج عمليات التكيف مع التغيرات المناخية ضمن أهداف التنمية للألفية من أجل ضمان أن تُكرس الموارد، بما في ذلك الأموال المخصصة للتعاون الدولي في مجال التنمية، لمساعدة الدول النامية على دمج محاولتها للتكيف مع التغيرات المناخية ضمن استراتجياتها الوطنية في التنمية فضلا عن خطط عملها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي على المجموعة الدولية أن تلتزم بمساعدة الدول الأشد فقرا والأكثر هشاشة على مجابهة تداعيات التغيرات المناخية.

### 3.2. تعزيز مشاركة جميع الأطراف ومكونات المجتمع المدني

15. إن طبيعة آثار التغيُّرات المُناخيّة وتوزيعها الجغرافي يتطلبان، من أجل مجابهتها، نهجا يرتكز على مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، ولاسيما السكان المحليون. إلا أنه في العديد من الدول الإفريقية والمتوسطية لا يسود هذه الأطراف الوعي الكافي بشأن رهانات التغيُّرات المُناخيّة.

وعلاوة على ذلك، حتى وإن سادها الوعي بذلك، فلن تستطيع أن تتحرك بفاعلية إلا إذا تحصلت على القدرات اللازمة، وخصوصا في ما يتعلق بالمهارات والوسائل. كما أن الأنظمة السياسية والمؤسسية والتشريعية في العديد من الدول لم يتم تكييفها جيدا من أجل تشريك الأطراف المعنية بفاعلية أكبر.

- تنمية القدرات المحلية

16. لابد من وضع برنامج تدريب وتثقيف بشأن الأوجه التنظيمية والتقنية بصورة عاجلة، حتى تتمكن جميع الأطراف المعنية أن تساهم مساهمة فعالة في وضع إستراتيجيات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة وتنفيذها. لابد أن تعمل هذه البرامج أيضا على تعزيز قدرة الأطراف المعنية على التواصل مع بعضها البعض وعلى التبادل لمتطلباتها وصيغتها باستهداف مصادر التمويل المناسبة

17. يتعين أن يتم التركيز على المنظمات غير الحكومية، لاسيما تلك العاملة على الصعيد المحلي. حتى يمكن لها أن تضطلع بدور مهم جدا في هذا المجال.

- تعزيز دور المرأة وتسيير عملية تنفيذ تدابير التكيُّف

18. في العديد من البلدان الإفريقية والمتوسطية، تضطلع النساء، بالإضافة إلي دورهن الاجتماعي في عائلاتهن وعلى مستويات أخرى، بدور مهم خصوصا في العديد من الأنشطة ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية (على غرار العمل في الأرض والري وجلب حطب الوقود والاستسقاء من العيون وغيرها). وهذا يعني أن النساء يُمثلن عاملا مهما في تنفيذ العديد من التدابير المتصلة بالتكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة. كما يمكن للنساء كأمهات تعليم أطفالهن وتلقينهم بعض الأفكار والممارسات السليمة بشأن التكيُّف الأمثل مع التغيُّرات المُناخيّة.

19. توجد العديد من البرامج في المنطقة مخصصة لتعزيز دور المرأة في العديد من المجالات، إلا أنه ثبت، من خلال خطة العمل هذه، أنه من الضروري العمل على تحسين قدرة النساء في إفريقيا والمنطقة المتوسطية على مجابهة التغيُّرات المُناخيّة، فضلا عن التحكم في الممارسات والخيارات التي من شأنها تمكين المجتمع من التكيُّف مع هذه الآثار بشكل أفضل.

20. لتعزيز دور المرأة، لابد من القيام بحملات توعية وتنظيم أيام تثقيفية على الصعيد المحلي تهدف إلي جلب انتباه النساء وزيادة اهتمامهن بالموضوع. وفي المناطق التي تمنع فيها التقاليدُ النسائية من التعبير عن أفكارهن في المجموعة أومن العمل على حل بعض المشاكل، لابد من تنظيم اجتماعات تثقيفية واستشارية مع النساء بشأن موضوع آثار التغيُّرات المُناخيّة وخُطوات التكيُّف وممارسته التي يتعين تطبيقها، وذلك مع مراعاة التقاليد المحلية.

- تعزيز الحكم الرشيد في التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة

21. تتطلب عملية وضع إستراتيجيات التكيُّف وتنفيذها أنظمة مؤسسية وتشريعية ملائمة. ومن الأهمية بمكان جعل هذه الأنظمة تُراعي السمات الخاصة بكل دولة وفي نفس الوقت تضمن اتّساقا أدنى على الصعيد الإقليمي. وبطبيعة الحال، فإن التعديلات المؤسساتية والتشريعية تقع ضمن مسؤولية الدولة

الواحدة، إلا أن العديد من دول المنطقة لا تملك الوسائل الكافية للقيام بإجراءات فعّالة بالتعويل على هياكلها المؤسساتية فقط وتنفيذ التشريعات ذات الصلة. وهنا ينبغي التوجه إلى التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف من أجل تعزيز الأنظمة المؤسساتية في الدول المعنية بمسائل التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة، حتى ينطوي تنفيذ عملياتها على انفتاح ولا مركزية أكبر، فضلا عن الحصول على المعلومات والمشاركة المكثفة للأطراف الفاعلة في تنفيذ إستراتيجيات التنمية وتنفيذها.

22. تعزيز نشر المعلومات وبرامج التوعية والدروس المستخلصة من عمليات تنفيذ المشاريع الصغرى.

23. تعزيز إدماج ومشاركة المجتمع المدني في تعميم استراتجيات وخطط التكيف وفي تنفيذ مشاريع التكيف.

24. دمج أولويات المجتمع المدني والمعارف المحلية ضمن مشاريع التخطيط للتكيف.

### 4.2. التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة في الزراعة وإدارة الأنظمة البيئية الطبيعية.

25. إن الإدارة الجيدة للزراعة والأنظمة البيئية الطبيعية تُعدُّ واحدة من أهم التحديات في مجالي البيئة والأمن الغذائي. وتُبيّنُ العديد من الأمثلة في مناطق شتى من العالم الانعكاسات الاجتماعية والسياسية عند إخفاق استراتيجيات الزراعة وإدارة النظام البيئي. وعلى أية سياسة حالية في هذا المجال أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار المتوقعة للتغيُّرات المُناخيّة. إن تحسين المستوى المعيشي للسكان وضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة يتطلبان تطوير أنظمة زراعية أخرى تُراعي الموارد الطبيعية والبيئية. لقد أصبحت الزراعة والأنظمة البيئية والطبيعية في إفريقيا والمنطقة المتوسطية اليوم على درجة كبيرة من الاستضعاف تُجاه التغيُّرات المُناخيّة وعمّقت من حدة هذه الهشاشة عوامل عديدة منها الفقر وتكرار حالات الجفاف والتبعية المطلقة للزراعة القائمة على مياه الأمطار. وتشير التوقُّعات بشأن آثار التغيُّرات المُناخيّة إلى أن الزراعة في المنطقة ستكون أكثر هشاشة. وبالتالي، كان لزاما تهيئة هذا القطاع لمجابهة انعكاسات التغيُّرات المُناخيّة. وتسهيل الإجراءات التالية على دول المنطقة تنفيذ برامجها المتصلة بالتغيُّرات المُناخيّة في مجال الزراعة وإدارة الأنظمة البيئية الطبيعية.

- تعزيز أفضل الممارسات

26. من الأهمية بمكان رصد وتحليل الممارسات التي تجعل الزراعة والأنظمة البيئية والطبيعية أقل هشاشة وذلك بهدف الحد منها أو إدخال التحسينات الممكنة عليها. وبالمثل، ينبغي رصد واستغلال وتعميم المكتسبات التي حققتها التجارب الجيدة والمعارف المحلية بشأن التغيُّرات المُناخيّة في مجال الزراعة وإدارة الأنظمة البيئية والطبيعية. ولابد من الانتباه أكثر إلى البيئة الزراعية وأنظمة الاقتصاد في الماء.

27. لا يمكن القيام بذلك إلا إذا تم نقل التكنولوجيات وتبادل التجارب والقيام بتعديلات مؤسساتية وتشريعية.

- تنمية وعي الجهات الفاعلة بالرهانات الحقيقية للتغيُّرات المُناخيّة

28. يتعين علي الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك صانعي القرار، أن تطوّر من وعيها بشأن الرهانات الحقيقة لتداعيات التغيُّرات المُناخيّة على الزراعة والأنظمة البيئية والطبيعية. وبالتالي، يتعين تنظيم برامج توعية ودروس تدريبية وتثقيفية.

- الاستعداد للظواهر الطبيعية القصوى والكوارث

29. من بين انعكاسات التغيُّرات المُناخيّة، نجد تزايد تواتر واستمرار بعض الظواهر الطبيعية على غرار الجفاف. كما أنه من المتوقع ازدياد حالات اجتياح الحشرات المدمرة مثل جراد الصحراء وطفيليات المحاصيل، وذلك بفعل ارتفاع درجات الحرارة وما ينجر عنه من تغيُّرات في التوزُّع الجغرافي لهذه الأنواع.

30. سيتم اللجوء إلي أنظمة الإنذار الحالية وإجراءات التنسيق أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي يتعين تعزيزها من خلال المراقبة والتوزيع السريع للمعلومات.

تعزيز المحافظة على الموارد الجينية.

31. في المناطق الأكثر هشاشة إزاء التغيرات المناخية، لابد من بذل جهود فعالة من أجل حماية الموارد الجينية الحيوانية والنباتية، وذلك بهدف ضمان المحافظة على هذه الموارد من انقراض الأنواع وتقلص عددها.

- تعزيز التناغم بين خطط التكيف في مختلف المجالات.

32. يتعين أن تؤخذ تداعيات التغيرات المناخية والتوقعات المناخية بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط مجابهة التصحر وتحقيق التنمية المستدامة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

- تسهيل الحصول على مصادر التمويل

33. يتعين على الحكومات والجهات المانحة حشد أموال كافية من أجل تنمية مستدامة لإدارة الأنظمة البيئية الطبيعية والتنمية الزراعية كجزء من عمليات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة. إن جميع الجهات المانحة مدعوة إلى ضمان تنسيق الإجراءات المتبعة واتساقها وتبسيطها عند صرف الأموال. وبالمثل، ينبغي على الحكومات الوطنية ضمان شفافية الحصول على الموارد المالية المخصصة للتكيُّف واستخدامها.

### 5.2. التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة من أجل إدارة أفضل للموارد المائية

34. إن الماء مصدر طبيعي حيوي واستراتيجي، وتحتم التغيُّرات المُناخيّة إدخال بعض التغيّرات على طرق إدارة هذه الموارد وتكيُّف النُهج الجديدة لاستخدامات المياه وممارستها. ولم يتم تطبيق ذلك بعد، إذ

سيتوقف الأمر على الخصائص المؤسساتية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة. وتُعتبر الإجراءات التالية ضرورية لتسهيل نجاح إدارة الموارد المالية في دول المنطقة.

- تحسين نظم جمع المعلومات ومراقبة الأنظمة

35. لا يمكن تأمين إدارة فاعلة للموارد المائية دون وجود جملة من المعلومات الموثوق بها. وباستثناء بعض الحالات القليلة، يوجد نقص في الأنظمة الوطنية الموثوق بها بشأن جمع المعلومات ومعالجتها في مجال الموارد المائية، وهوما يتعين تعزيزه، وخصوصا في ما يتعلق بالوسائل المالية والتقنية والمهارات.

- تعزيز نقل التكنولوجيا لتحليل وتقيم الأخطار وتكليف البنية التحتية للإدارة المائية.

36. على الدول الإفريقية الاستفادة من نقل التكنولوجيات اللازمة لتحليل الأخطار وتطوير وسائل مساعدة لاتخاذ القرارات، حتى تتمكن من تكييف بنيتها التحتية مع التغيُّرات المُناخيّة في مجال إدارة الموارد المائية.

- وضع برامج للحفاظ على الماء وإعادة استخدامه

37. تُعاني العديد من الدول الإفريقية والمتوسطية من مشكلة ندرة المياه. كما أنّ جهود حشد الموارد المائية لا تعمل على حل المشكلة إلا جزئيا. كما أن هذا المشكل سيتفاقم في المنطقة تحت وطأة آثار التغيُّرات المُناخيّة. وقد وضعت بعض الدول برامج تهدف إلى الحفاظ على الماء وإعادة استخدام المياه المستعملة والتي تمت معالجتها. وتعتبر عملية توسيع هذه البرامج على جميع دول المنطقة السبيل الوحيد لتلبية الحاجيات المائية المتزايدة للسكان وشتى قطاعات الاقتصاد.

### 6.2. التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة في مجال البنية التحتية

38. إن الزيادة المتوقعة في تواتر وحدّة الظواهر المُناخيّة القصوى، على غرار الفيضانات وموجات الحرارة والعواصف الرملية وغيرها ستُسفر عن خسائر جسيمة تلحق بالبنية التحتية في افريقية والمنطقة المتوسطية. كما أن الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر سيُخلّف مشاكل حادة للعديد من الخدمات والبُنى التحتية بالمناطق الساحلية، خصوصا إذا لم يتم أخذ عامل "التغيُّرات المُناخيّة" بعين الاعتبار عند إنشاء كامل البنية التحتية في إفريقيا والمنطقة المتوسطية تقريبا. وفي بعض الدول ستؤدي آثار الدمار الذي سيلحق بالبنية التحتية إلى انعكاسات شديدة على اقتصاديات هذه الدول، وربما إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية إلى حد ما.

39. تُعدُّ الإجراءات التالية خصوصا ضرورية لمساعدة إفريقيا والمنطقة المتوسطية لتكييف بُناها التحتية مع آثار التغيُّرات المُناخيّة.

- تعزيز قدرة الدول على تقييم درجة هشاشة بُناها التحتية

40. يتعين وضع وتنفيذ المشاريع بصورة عاجلة لتدريب الجهات الخاصة بالإنشاءات في المؤسسات والمنظمات الوطنية ذات الصلة بتقنيات تقييم درجة استضعاف البنية التحتية تُجاه آثار التغيُّرات المُناخيّة، فضلا عن تزويد هذه المؤسسات والمنظمات بالوسائل التقنية والبشرية والمالية اللازمة لتقييم هشاشة البنية التحتية و دعم تكيفها مع التغيرات المناخية.

- أخذ عامل "التغيُّرات المُناخيّة" بعين الاعتبار عند تخطيط وتصميم الخدمات وعناصر البنية التحتية الأخرى.

41. في هذا السياق، لابد على الدول المصنعة، خصوصا، تأمين الدعم المالي والتقني، فضلا عن نقل التكنولوجيات.

- تعزيز نقل التكنولوجيا لمكافحة تعرية السواحل.

42. تُعدُّ مسألة تعرية السواحل إحدى أهم المشاغل لأغلب الدول الإفريقية والمتوسطية، خصوصا وأنها تُسفر عن خسائر بيئية جسيمة من خلال الدمار الذي يلحق بالمنابت الطبيعية. كما أنها تُفضي إلى خسائر تمسُّ بالبنية التحتية والأراضي الزراعية والمناطق السكنية. فارتفاع مستوى سطح البحر سيُعمّق من هذه الظاهرة وسيزيد من آثارها على البيئة والاقتصاد والمجتمع.

43. في هذا المجال، لابد من وضع برامج تعاون ونقل للتكنولوجيات لمساعدة دول المنطقة على كسب التكنولوجيات اللازمة لمراقبة تعرية السواحل ومجابهتها. ويتعين أن تُعطى الأولوية إلى المناطق السكنية المكتظة والجزر والمنابت الطبيعية الحساسة خصوصا، على غرار الشجر الاستوائي والأشجار الساحلية الأخرى.

### 7.2. الاستعداد لانعكاسات التغيرات على الصحة والكوارث الطبيعية.

44. إن الأمراض التي تصيب الإنسان والكوارث والجوائح الطبيعية هي ظواهر متواترة، والبعض منها سيكون أكثر تواترا وعنفا مع الآثار التي ستخلفها التغيُّرات المُناخيّة. وتشكو إفريقيا الآن من تأثيرات العديد من أنواع الكوارث الطبيعية على غرار الجفاف والفيضانات الشديدة وغيرها. وقدرة اغلب هذه الدول على مجابهة هذه الظواهر تبقى محدودة جدا (سينجم عنها خسائر في الأرواح البشرية، وتعميق حدة الفقر وتدهور صحة الإنسان وغيرها) وهذه الظواهر ستزداد سوءا عندما يتكثف تواترها وتحتدّ بفعل آثار التغيُّرات المُناخيّة. ويعتبر التضامن بين الدول أحد الوسائل للحد من آثار هذه الكوارث على الشعوب. ومن أجل ذلك لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم التنمية من أجل الصحة.

45. إن للقرارات التي تم اتخاذها خارج القطاع الصحي تداعيات هامة، سلبية وايجابية، على صحة الإنسان ورفاهته. ومن ثم يُوصى بضرورة دعم دمج تدابير الحد من الاستضعاف الصحي ضمن برامج التنمية في القطاعات الأخرى ذات الصلة. ولابد أن تتضمن هذه البرامج تدابير للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاعات مثل الزارعة والموارد المائية، فضلا عن تدابير التخفيف، على غرار تدابير "الفوائد المزدوجة " للنهوض بالصحة من خلال التقليص، إلى أقصى حد ممكن، من استخدام مصادر الطاقة التي تساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة من ناحية وفي تلويث الهواء على الصعيد المحلي من ناحية أخرى.

- تعزيز أنظمة حماية الصحة القائمة من أجل مجابهة الأخطار الإضافية للتغيرات المناخية.

46. إن القدرات والبرامج الموجودة الآن توفر نوعا من الحماية ضمن التغيرات المناخية ذات الصلة بالأخطار الصحية، إلا أن هذه الحماية تبقى غير كافية وغير مؤهلة لمجابهة الأخطار الإضافية التي تشكلها التغيرات المناخية. وتوجد حاجة لتقييم أهم الضغوط المناخية الحالية والمتوقع حدوثها في المستقبل على الصحة ضمن الإطار المحلي، كما أن هناك حاجة إلى تعزيز البنية التحتية الموجودة والقدرة التقنية، فضلا عن تدخلات التي تهدف إلى مراقبة مضاعفات وتداعيات التغيرات المناخية على الصحة ومكافحتها، وإلى تقييم فعالية تدخلات الصحة العامة الموجودة والجديدة.

- تحسين أنظمة الإنذار المبكر والتوقعات.

47. ستعمل أنظمة الإنذار المبكر والتوقعات الفاعلة في إفريقيا والمنطقة المتوسطية بشأن أهم أنواع الكوارث الطبيعية على تسهيل عملية الاستعداد لها فضلا عن الإجراءات اللازمة، ويمكن لهذه الأنظمة أن تحتوي على شبكة من أنظمة إقليمية تغطي كل واحدة منها مجموعة من الدول وتشتغل حسب نفس معايير البروتوكولات. ومن الأهمية بمكان أن تنطوي هذه الأنظمة على تكنولوجيات ووسائل لجمع المعلومات ومعالجتها، فضلا عن الاتصالات السريعة ومسالة تعميم المعلومات.

- وضع آليات إقليمية لتنظيم الإجراءات وقت الكوارث الطبيعية

48. نظرا لأنه من المتوقع زيادة تواتر الكوارث الطبيعية جراء التغيُّرات المُناخيّة، ستكون الوسائل الإجرائية اللازمة أكبر من حيث الحجم، وربما تفُوق في كبرها إمكانيات الدولة الواحدة. ومن ثم، فإن نجاعة هذه الإجراءات ستتحسن إذا ما وُضعت آليات إقليمية يتم تشغيلها عند وجود كارثة طبيعية في الدولة أوالدول المنكوبة. وستُرتكز هذه الآليات على خطط طوارئ ومجموعات من الخبراء ووسائل إجرائية تتلاءم ووضع الدولة أو الدول المعنية. ويتعين أن تكون متناسقة مع خطط الطوارئ الوطنية.

- تنمية الوعي بالأخطار المناخية على الأمن الصحي.

49. إن الأخطار الصحية تعتبر أكثر أوجه التغيرات المناخية وضوحا. ومن ثم كان لزاما توسيع دائرة الوعي بالحاجة إلى التكيف والتخفيف من أجل تعزيز الأمن الصحي وتقوية مجموعات العمل الإنساني والصحي حتى تتمكن من رسم سياسات إرشادية في كيفية حماية أرواح الناس وضمان رفاهم.

### 3. وسائل التنفيذ

50. تتطلب عملية تنفيذ خطة العمل هذه جهودا هامة من قبل دول المنطقة نفسها، فضلا عن المجتمع الدولي من أجل تنفيذ مبادئ "ريو"، وخصوصا ذلك المبدأ المتصل بالمسؤوليات المشتركة والمختلفة والتي تستوجب "من كل الدول التعاون بروح الشراكة العالمية للمحافظة على سلامة وتكامل النظام البيئي للأرض وحمايته وترميمه. ونظرا للإسهامات المختلفة في تدهور البيئة العالمية، تُلقى على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة. فعلى الدول المصنعة الإقرار بأنها تتحمل مسؤولية كبيرة في الضغوط التي ستُسببها مجتمعاتها على البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية في أهدافها بتحقيق التنمية المستدامة".

51. تُتيح خطة العمل هذه عند تنفيذها، فرصة جيدة لتعزيز التضامن الدولي وتبادل التجارب والمساعدة المشتركة. ويمكن تنفيذ الإجراءات التي تُوصي بها هذه الخطة كجزء من مشروع تعاون ثنائي الأطراف من نوع شمال-جنوب أوجنوب-جنوب، أومن نوع متعدد الأطراف جنوب-شمال-جنوب.

52. يتعين على المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية أن تضطلع بدور مهم في تنفيذ هذه الخطة من خلال تقديم مساعدة تقنية مباشرة وتسهيل نشر جملة من الإجراءات الإقليمية وتنسيقها.

53. فيما يتعلق ببرامج التمويل الرامية إلى الحد من التغيُّرات المُناخيّة وتخفيف آثارها، فتُوجد حاجة إلى القيام بمزيد من التعديلات بهدف تكييف أنظمة التمويل الحالية وأدواتها وتعزيزها. وفي هذا المقام، لا بد من:

- توسيع الاتفاقات الدولية بشان الكربون لتشمل المشاريع التي لم يتم تغطيتها بعدُ، على غرار تلك الاتفاقات الرامية إلى الحد من تقلُّص الغابات وزيادة حجم الأموال المرصودة للتغيُّرات المُناخيّة من قبل الدول المانحة.
- درس مصادر تمويل بديلة للمشاريع الرامية إلى الحد من آثار التغيُّرات المُناخيّة، على غرار الضرائب المفروضة على انبعاث الغازات الدفيئة.
- تيسير التدابير لوصول الأطراف المحلية المعنية إلى مصادر التمويل وتقصير الآجال المخصصة للمصادقة على المشاريع من قبل مبادرة الصندوق العالمي للبيئة وجهات مانحة أخرى.
- زيادة حجم المساعدة المالية المرصودة للدول الإفريقية، وذلك نظرا لهشاشتها إزاء آثار التغيُّرات المُناخيّة وعلى اتخاذ إجراءات تكيُّف مناسبة.

ندوة التضامن الدولي بشأن استراتيجيات التغيُّرات المُناخية في إفريقيا والمنطقة المُتوسّطية

# إعلان تونس حول التضامن الدولي
# لمجابهة التغيرات المناخية

إن الحكومات، والمنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف، والهيئات، والمنظمات غير الحكومية، والجامعيين المشاركين في " **ندوة التّضامن الدّولي من أجل وضع استراتيجيات لمكافحة التغيُّرات المُناخيّة في إفريقيا والمنطقة المتوسطية**" المنعقدة في تونس العاصمة في 18-20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وبمبادرة من الحكومة التونسية،

## يعبرون عن،

امتنانهم للحكومة التونسية لأخذها بزمام المبادرة وتنظيم هذا الحدث الهام تحت سامي إشراف **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي**، رئيس الجمهورية التونسية.

## يشيدون بـ،

مبادرة الحكومة التونسية في تنظيم الندوة، بدعم من حكومات هولندا، وفرنسا، وايطاليا، فضلا عن المنتدى العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومرصد الساحل والصحراء، وخطة العمل المتوسطية، والمنظمة الألمانية للتعاون الفني، والمنظمة العالمية للصحة ، والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة، واتحاد المغرب العربي، فضلا عن العديد من المناطق شبه الإقليمية والبلدان الإفريقية.

## يعتبرون،

- أن التغيُّرات المُناخيّة تمثل إحدى أهم المشكلات التي تشغل العالم بأسره نظرا لتداعياتها على الموارد الطبيعية والصحة والأمن الغذائي ورفاه كامل المجموعة الدولية وتنميتها، وأن آليات ووسائل العمل لمجابهة التغيرات المناخية لا يمكن تحديدها وتنفيذها إلا على الصعيد القاري أو الإقليمي.
- أن البلدان الإفريقية وبلدان جنوب المتوسط، بالرغم من أن ضعف نسبة انبعاثاتها من الغازات الدفيئة ، هي الأكثر عرضة لآثار التغيُّرات المُناخيّة، ومن ثم كان لزاما عليها إحداث آليات للتكيُّف ولتطوير تقنيات التخفيف والتنمية النظيفة،



إعلان تونس حول التضامن الدولي
لمجابهة التغيرات المناخية

- أنه لا بد من دمج عمليات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخيّة ضمن سياسات التنمية المستدامة (الاجتماعية،والبيئية،والاقتصادية) للبلدان النامية، واستراتيجيات وخطط تنميتها، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتها المشروعة وذات الأولوية، وذلك بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتخفيف وطأة الفقر (وفقا لأهداف التنمية للألفية).
- أنه يجب تحقيق تناغم بين عمليات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخية والجهود المبذولة من أجل مكافحة المشاكل البيئية الأخرى، على غرار التصحر وتدهور التربة والتنوع البيولوجي، وذلك بهدف استغلال المكتسبات التي تم تحقيقها من خلال هذه الجهود.
- أن مساعدة البلدان الأكثر هشاشة على توقع أخطار التغيُّرات المُناخيّة والتكيُّف معها تسهم في تحقيق الأهداف التنموية، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي، على غرار الأهداف التي تمت المصادقة عليها بالإجماع خلال قمة الألفية وتلك الأهداف التي تنُصُّ عليها اتفاقيات الأمم المتحدة (على غرار اتفاقية الأمم المتحدة للتغيُّرات المُناخيّة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي)،

## يأخذون بعين الاعتبار:

- الحاجيات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية والمتعلقة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من وطأة الفقر الذي يحد من قدرتها على التكيُّف،
- الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي في إفريقيا والمنطقة المتوسطية،
- محدودية قدرة البلدان الإفريقية على التكيُّف مع التغيُّرات المُناخية،
- التجربة الطويلة في التعاون بين بعض الدول المتقدمة مع البلدان النامية الشريكة من أجل مجابهة الفقر والحد من الخسائر البشرية والاقتصادية جراء التغيُّرات المُناخية،

## يضعون في اعتبارهم أن:

- التحديات المتزايدة للتغيُّرات المُناخية تتطلب التنمية المتواصلة للمعارف العلمية، ونقل التكنولوجيا، وتبادل التجارب بين جميع البلدان،
- أن وضع برامج التكيف مع التغيرات المناخية وتنفيذها يمثلان ضرورة ملحة، لا سيما بالنسبة للبلدان الإفريقية التي تتوقف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على المحافظة والاستغلال المستديم لمواردها الطبيعية.



إعلان تونس حول التضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية

## يعلنون أنهم سيعملون على:

- دمج سياسات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخية ضمن استراتجيات التنمية،
- بذل قصارى جهدهم من أجل دعم قدرة البلدان النامية في إفريقيا والمنطقة المتوسطية على مجابهة التغيُّرات المُناخيّة، وعلى وضع استراتجيات تكيُّف وطنية، على أساسها يتم اتخاذ تدابير التكيُّف اللازمة التي سيتم دمجها ضمن المشاريع الوطنية والقطاعية،
- دعم الإعلام والتحسيس، على جميع المستويات، فيما يتعلق بتداعيات التغيُّرات المُناخيّة وضمان دمجها في برامج التكيُّف والتخفيف،
- تنفيذ برامج تهدف إلى نقل المعلومات والتجارب والتكنولوجيا الملائمة إلى الشعوب التي تحتاج إليها من أجل وضع استراتجيات انمائية وطنية،
- تعزيز الخبرات والتعاون والتضامن من أجل الوقاية والتدخل ضد الظواهر المناخية القصوى خاصة بالدول الأكثر هشاشة للتغيرات المناخية،
- بذل كل الجهود من أجل النهوض بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في جميع القطاعات بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للتغيُّرات المُناخيّة،
- تعزيز العلاقات بين بلدان المنطقة بشكل يسمح للأجيال القادمة التمتع بحق العيش في محيط ملائم للتنمية،
- تعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون شمال-جنوب، مع تيسير تنقل المعلومات والخبرات والمبادلات،
- تطوير آليات تعاون أكثر فعالية وتعزيزها من أجل تحسين اندماج الدول الإفريقية وتكيُّفها مع التغيُّرات المُناخية،
- حشد كافة الموارد المالية اللازمة لوضع استراتجيات تخفيف وتكيُّف، بالتوازي مع خطط عمل ملائمة.

## يطالبون بأن:

- يتم وضع مجابهة التغيُّرات المُناخية والتكيُّف معها ضمن أهم أولويات المجموعة الدولية والسلطات الوطنية والمجتمع المدني،
- يساند المانحون، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، حكومات الدول النامية، ولاسيما الأكثر هشاشة للتغيرات المناخية، في وضع استراتجيات تخفيف وتكيُّف، وإعداد وتنفيذ مشاريع وخطط عمل ملموسة للتأقلم والتخفيف من التغيرات المناخية،



إعلان تونس حول التضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية

- تضع الدول المتطورة آليات جديدة لتجسيد أهداف التضامن الدولي والمساهمة في تمويل التنمية، ولاسيما في الدول الإفريقية،
- تلتزم الحكومات والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث بدعم الدول الإفريقية والمتوسطية في تنفيذ برامج التكيُّف والتخفيف من أجل الحد من تداعيات التغيُّرات المُناخية ومجابهة الفقر وتعزيز التنمية في الدول الأكثر هشاشة. ويجب أن يكون تمويل عمليات التكيُّف مع التغيُّرات المُناخية بمبالغ إضافية لأهداف التنمية للقارة الإفريقية، من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية ،
- تُخوّل للأمم المتحدة مسؤولية وضع توجيهات بشأن تطوير إنتاج الوقود البيئي وتنفيذها في إفريقيا مع مراعاة أولوية الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في هذه القارة.
- وبما أن الأمم الغنية والمصنعة اعترفت خلال الندوة بمسؤوليتها على الجانب الكبير من انبعاثات الكربون التي تُسفر عن ظاهرة الانحباس الحراري والتي تمسُّ البلدان الإفريقية والمتوسطية أكثر من غيرها، عبّر المشاركون في الندوة عن حاجة إفريقيا والمنطقة المتوسطية الماسة إلى انتهاج التنمية الخضراء كمساهمة منها في المساعدة على الحد من التغيُّرات المُناخيّة. إلا أن ذلك يتوقف على تمويل التكلفة الإضافية ذات الصلة بتلك التنمية.
- يتم إدخال أنظمة الإنذار المبكر وتعزيزها من أجل الاستعداد للكوارث الطبيعية بإفريقيا والمنطقة المتوسطية.

## المتابعة

- ضرورة عرض الإعلان خلال الاجتماع الثالث عشر للأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيُّرات المُناخية الذي سينعقد في "بالي" - أندونيسيا خلال شهر ديسمبر 2007.
- ضرورة عرض توصيات الندوة الدولية خلال الجلسة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

## الإجراء الفوري/ الخطوة الأولى

مساهمة في مجهود الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن تنظيم ندوة التضامن الدولي حول استراتيجيات مجابهة التغيرات المناخية بإفريقيا والمتوسط، ستبادر الحكومة التونسية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف بتنفيذ مشروع للتقليص من آثار الانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تنظيم هذه الندوة.



إعلان تونس حول التضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية